الأمم المتحدة

A/61/849

الجمعية العامة

Distr.: General
12 April 2007
Arabic
Original: English

**الدورة الحادية والستون**

البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال

**انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ١٤ عضوا في مجلس حقوق الإنسان**

## رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أطلعكم على قرار حكومة جمهورية بيلاروس تقديم ترشيح بيلاروس لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ في الانتخابات التي ستجرى في أيار/مايو ٢٠٠٧.

وتجدون طيه تعهدات بيلاروس والتزاماتها الطوعية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال ''انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان''.

(توقيع) أندري **دابكيوناس**

130407 130407 07-30517 (A)

**مرفق الرسالة المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة**

**تعهدات بيلاروس والتزاماتها الطوعية في مجال حقوق الإنسان**

تلتزم بيلاروس بالتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان انطلاقا من مبادئ الشراكة المنصفة والحوار القائم على الاحترام المتبادل.

وتتعاون بيلاروس مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتتعهد بمواصلة العمل البناء معها. وهي طرف في ما يكاد يكون جميع صكوك حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية الست، كما أنها ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية بحسن نية.

وبوصف بيلاروس مؤيدا ثابتا لحوار عادل ومفتوح بشأن حقوق الإنسان، فهي ملتزمة بثبات بالتعاون النشيط والبنّاء والشفاف مع إجراءات حقوق الإنسان المواضيعية الخاصة، بما في ذلك تقديم جميع المعلومات المطلوبة.

وإلى يومنا هذا، زار بيلاروس المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين وكذلك الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. كما اتخذت حكومة بيلاروس تدابير عملية لتنفيذ التوصيات التي قدمها هؤلاء المسؤولون عن تلك المهام.

وقد عرضت بيلاروس إمكانية زيارة قطرية يقوم بها المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، من المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٧.

وبيلاروس ملتزمة بتقديم مساهمتها الملموسة في الجهود الدولية المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حيث تُمنح الأولوية للتصدي لتحديات محددة تستهدف عددا كبيرا من الدول الأعضاء.

وفي عام ٢٠٠٦، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين في مجال حقوق الإنسان بمبادرتين من بيلاروس وهما ”تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص“ و ”تشجيع إجراء حوار منصف وقائم على الاحترام المتبادل بشأن حقوق الإنسان“. ويسعى كلا القرارين، الجديدين تماما، إلى التشجيع على تحسين التعاون في مجال حقوق الإنسان: الأول في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، والثاني في مجال منع التسييس وازدواجية المعايير في معالجة مسائل حقوق الإنسان.

وفي إطار المتابعة لمبادرة بيلاروس في الجمعية العامة بشأن مكافحة التجار بالبشر، ساهمت بيلاروس في آذار/مارس ٢٠٠٧ في رعاية مؤتمر دولي عقد في مقر الأمم المتحدة سعيا لالتماس السبل الكفيلة بتحسين تنسيق التعاون الدولي في مجال أنشطة مكافحة الاتجار. واستضافت بيلاروس أيضا مؤتمرين دوليين عن مكافحة الاتجار بالأشخاص عُقدا في مينسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وفي نسيان/أبريل ٢٠٠٧.

وبوصف بيلاروس من دعاة حماية التراث الوطني لجميع الدول الأعضاء، فما برحت تشجع فكرة التنوع في سبل التقدم وحق الأمم في حرية تحديد أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا لتاريخها وأعرافها وقيمها الثقافية. وقد وردت هذه الفكرة في عدة وثائق دولية، بما في ذلك القرارات المختلفة الصادرة عن الجمعية العامة.

ولأن بيلاروس تشارك في مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، فقد شاركت في تقديم القرار المعنون ”توطيد السلام كشرط أساسي لإقرار حقوق الإنسان“. وهذا القرار الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣، يحث الدول الأعضاء على الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بما يهدد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي بلد. كما يسعى القرار إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين مع تشجيع العلاقات الودية بين الدول الأعضاء.

وفي مجال دعم الجهود الدولية المبذولة لمكافحة التمييز العنصري، قدمت بيلاروس مشروع قرار الجمعية العامة المعنون ”التدابير التي يتعين اتخاذها ضد البرامج والأنشطة السياسية القائمة على مذاهب الإحساس بالتفوق والإيديولوجيات القومية الداعية إلى العنف التي تقوم على التمييز العنصري أو التفرد العرقي وكراهية الأجانب، بما في ذلك النازية الجديدة“. ويشجع هذا القرار، الذي اعتمد ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٠، على احترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية بحشد المعارضة للإيديولوجيات والسياسات العنصرية الخطيرة.

ومن الالتزامات الطويلة الأجل لبيلاروس تشجيع التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان على أساس المساواة والاحترام المتبادل. ولهذه الغاية تلتزم بيلاروس بالعمل على تعزيز مركز وسلطة مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة تتمتع بالقوة والمسؤولية وتُجري مداولات وتتخذ قرارات على أساس من الشفافية والموضوعية بعيدا عن التسييس والانتقائية. وستمنح الأولوية للتصدي بحق للتحديات العاجلة التي تؤثر على عدد كبير من الدول الأعضاء.

وبيلاروس ملتزمة بضمان عدم انتهاك حقوق الدول الصغيرة والمتوسطة الأعضاء في سياق النظر في مسائل حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان.

وتشكل الشراكة المنصفة والحوار العادل والمفتوح في ظل الاحترام التام للميراث التاريخي والثقافي والديني للدول الأعضاء مبدأين أساسيين تتعهد بيلاروس بدعمهما في مجلس حقوق الإنسان. وسيكون من الأولويات الرئيسية بالنسبة لنا تعزيز جدول أعمال حقوق الإنسان في ظل روح التعاون.

وتتعهد بيلاروس بالمساهمة في تطوير مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك استعراض نظام الإجراءات الخاصة بما يضمن فعالية المجلس وتلبيته لاحتياجات الدول الأعضاء إلى أقصى حد.

وستولى عناية خاصة للمساعدة على إنشاء نظام لاستعراض دوري شامل يتيح بدوره الرصد الموضوعي لسجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء.

ويتمثل التزامنا القوي في ضمان النظر في جميع حقوق الإنسان – الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية والحق في التنمية – على قدم المساواة في مجلس حقوق الإنسان. كما ستسعى بيلاروس إلى ضمان مراعاة الميراث التاريخي والثقافي والاجتماعي للدول الأعضاء عند النظر في مسائل حقوق الإنسان تشجيعا للتسامح والاحترام بين الدول الأعضاء في حوارها بشأن حقوق الإنسان.

وستلتزم بيلاروس بالمساهمة في الإصلاح الجاري للهيئات المنشأة بمعاهدات الأمم المتحدة بهدف زيادة مرونة وكفاءة أنشطتها.

وعلى الصعيد الوطني، ستبذل بيلاروس قصاراها لضمان الاحترام التام لجميع صكوك حقوق الإنسان الدولية التي هي طرف فيها. كما ستواصل بيلاروس أنشطتها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الطفل وحقوق المرأة.

إن بيلاروس ملتزمة بمواصلة تعزيز أنشطتها في مجال تشجيع المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ومنع العنف والتمييز ضد النساء والفتيات.

وتتعهد بيلاروس بمواصلة جهودها في مجال مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، وهو ما يتمثل في زيادة تعزيز التنسيق الدولي في هذا المجال.